لم يعد يتعلق بالنشاطات (عبر الحدود اللبنانية ــ الاسرائيلية) بل اصبح الاجتياح لاراضي لبنان حقيقة واقعة.

القرار ٥٠٩ أكد «مجدداً الحاجة إلى الاحترام الصارم لوحدة اراضي وسيادة لبنان واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً» وطالب «اسرائيل بسحب كل قواتها العسكرية فوراً وبدون شروط إلى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً». كما دعا إلى ايقاف كل النشاطات العسكرية عبر الحدود اللبنانية ــ الفلسطينية وفي داخل لبنان.

هنا، وبعد ان اتضح ان العملية تتعدى النزاع «عبر الحدود»، إلى غزو متكامل خطط له منذ فترة غير قصيرة وترافق مع اهداف سياسية وعسكرية خطيرة، اصرت كيركباتريك على الا يتضمن القرار بنداً «يدعو اصدقاء اسرائيل والقادرين على التأثير عليها للضغط عليها للانسحاب». وفسرت رفضها، بان مثل هذا البند «يعتبر تدخلاً خارجياً في العلاقات الثنائية بين الدول المستقلة».

بعد يومين، ٩ حزيران (يونيو) استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع القرار الاسباني الذي لم يختلف كثيراً عن القرارين السابقين سوى في تضمنه فقرة «يدين فيها عدم احترام اسرائيل للقرارين ٥٠٨ و ٥٠٩». وعدا هذا تضمن مشروع القرار مطالبة جميع الأطراف بالالتزام بوقف الأعمال العسكرية، وانهاء الاعمال الحربية خلال ست ساعات.

وكان واضحاً ان تغير الموقف الأميركي يعود إلى رهان أميركا على امكانية ان تحقق اسرائيل تفوقاً ساحقاً يمكنها من عزل القوات المشتركة واجبارها على القتال منفردة في ظروف عسكرية لغير صالحها. ومع ان من الصعب الجزم بذلك الآن، فيبدو ان الولايات المتحدة كانت تطمح إلى تحقيق اسرائيل لبعض النجاحات لكي تستثمرها فيما بعد، أي كانت تطمح إلى تكرار ما حصل في حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣.

فالمندوبة الأميركية بررت استخدامها لحق الفيتو على مشروع القرار بانه «لم يكن متوازناً بما يكفي لتحقيق الهدف المطلوب وهو انهاء مسلسل العنف». ولا حاجة للتأمل في المقصود بالعبارة، ذلك ان المندوبة الأميركية أوحت، بما لا يقبل الشك، بمعرفتها بالشروط الاسرائيلية التي ستطرح مقابل انسحاب قوات اسرائيل، وبموافقتها على هذه الشروط، الأمر الذي كشفته التحركات الأميركية الموازية لتحرك كيركباتريك، ولكن خارج مجلس الأمن، واعلان هيغ بأنه كان على اتصال بالمندوبة الأميركية قبل التصويت على القرار.

هيغ يلخص الموقف الأميركي

خلال أقل من اسبوعين انتقل الموقف الأميركي من الدعوة إلى وقف النار والانسحاب الفوري للغزاة من اراضي لبنان، إلى تبني الموقف الاسرائيلي بكامله مع اختلافات طفيفة بشأن التفاصيل، وهي اختلافات سرها بعض المراقبين، على ضآلتها، توزيعاً مقصوداً للادوار يهدف إلى تصوير الموقف الأميركي بصورة الضاغط على اسرائيل وبخاصة فيما يتعلق بحملة التهويل والابتزاز التي خاضها الطرفان فيما يتعلق ببيروت الغربية.

وكان الموقف الأميركي يتغير تبعاً لقناعة واشنطن بان اسرائيل حققت تقدماً جديداً يمكن الطرفين من استخدامه لصالحهما. ومع وصول قوات الغزو إلى بيروت الشرقية واحاطتها برمز السيادة اللبنانية، القصر الجمهوري، كان واضحاً ان الاهداف السياسية التي اتبعتها اسرائيل شديدة الضخامة وتصل إلى حد اعادة النظر بصيغة وجود لبنان نفسه. وتطلب الأمر لذلك غزواً بهذا القدر من الضخامة بهدف مراكمة أكبر قدر ممكن من أوراق الابتزاز بيد الغازي.

جاء رد الفعل الأميركي الأول يوم الغارة الاسرائيلية الأولى على بيروت (٦/٥) حيث اكتفى هيغ بالحديث عن وقف اطلاق النار. «اننا نقوم بجهود دبلوماسية مكثفة في محاولة للحفاظ على وقف اطلاق النار». وبعد يومين فقط برز الموقف المتناقض، إن لم نقل الملتوي، للولايات المتحدة. ففي مؤتمر صحفي عقده الكسندر هيغ ابرز ان فيليب حبيب «سيشدد على تأييد الرئيس ريغان لقرار مجلس الأمن، الداعي إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان فوراً ومن دون شروط»، مشير في الوقت نفسه إلى معرفة الحكومة الأميركية «بالهجمات على شمال اسرائيل»، وإلى ان ريغان ما يزال يدرس موضوع الغزو الاسرائيلي ليحدد ما إذا كان «دفاعاً مشروعاً عن النفس» ام لا! وفي اليوم نفسه سرب هيغ للمرة الأولى احاديث تتعلق بهيكل الدولة اللبنانية، وإن لم تتخذ هذه طابعاً رسمياً إلا فيما بعد. «نرغب في تقوية الحكومة المركزية اللبنانية، وان تصبح الحدود من